ضمان الجودة في العالم العربي: مسار بولونيا نموذجاً*

حسين زند[1]
أميمة كرّار[2]

ملخص

أصبح الاقتصاد في عصر العولمة والاقتصادات القائمة على المعرفة يعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد البشرية ذات المؤهلات الجامعية التي تكون على درجة عالية من المهارة والتي تملك القدرة على الانتقال عبر الحدود الوطنية. إن تنسيق النظم التعليمية في البلدان العربية ووضع معايير مشتركة لضمان الجودة الأكاديمية خطوتان ضروريتان في اتجاه تيسير توظيف وانتقال الموارد البشرية. تبحث هذه الورقة الاستعراضية هذه المسائل في سياق العالم العربي، وتذهب إلى أن مسار بولونيا، وهي خطوة نحو المزيد من الاندماج الأوروبي، يمكن أن تكون نموذجا مناسباً لتنسيق النظم التعليمية في البلدان العربية.

أولاً: المقدّمة

نعيش اليوم في عصر الاقتصادات المُعولمة القائمة على المعرفة حيث باتت التنمية تعتمد إلى حد بعيد على الموارد البشرية من أفراد تلقّوا تعليمهم في الجامعات ويتمتّعون بمهارات عالية (Steger, 2009). وهذا ما اتّضح في خلال العقود الماضية في الهند وكوريا الجنوبية وحتّى الصين بعد أن اعتنقت الاقتصاد الرأسمالي. بالعودة إلى قرنين مضيا نجد أن اليابان بدأت تسير على طريق التنمية الاقتصادية في خلال فترة «ميجي» (Meiji) منذ الستّينيات من القرن التاسع عشر تقريبًا إذ أدخلت المعرفة والتكنولوجيا من الغرب في مجتمعها الإقطاعي. وفي حال الولايات المتحدة الأميركية، ساهمت هجرة الأوروبيين والمواطنين المتعلّمين من جنسيات أخرى، الذين يتمتعون بمهارات عالية،

* مترجم عن الإنكليزية.

[1] مدير قسم ضمان الجودة، الجامعة العربية المفتوحة، الجابرية، الكويت، منذ العام 2006، حائز شهادة دكتوراه في الرياضيات من جامعة إنديانا الأميركية (بلومنغتون، ولاية إنديانا) سنة 1972. h.zand@arabou.edu.kw

[2] نائب مدير قسم ضمان الجودة والاعتماد، الجامعة العربية المفتوحة، الكويت، حائزة شهادة دكتوراه في العلوم البيئية من جامعة الخرطوم في السودان سنة 2004. o.karrar@arabou.edu.kw

مساهمةً أساسية في تنمية الولايات المتحدة وبخاصة بعد الحرب الأهلية (بالتزامن تقريبًا مع فتح اليابان أبوابها أمام الأجانب). وتعدّ هذه البراهين كفيلةً بتوقّع المرء أن سياسة تيسير تنقّل الموارد البشرية عالية المهارات قد تعزّز التنمية الاقتصادية في العالم العربي. ويعدّ توفير الأجر الأفضل وشروط العمل الفضلى عامل الجاذبية الأساسي. إلا أن ما يسهّل استخدامية الموارد البشرية عالية المهارات من بلدٍ إلى آخر هو تناسق (harmonization) النظم التعليمية. يُستخدم مصطلح «التناسق» لوصف عملية وضع معايير التعليم على المستويات كافةً، التي تعزز الممارسات الفضلى في وضع المناهج، والتدريس، والتقييم والبحث، ووضع الآليات لتحويل المؤهلات المكتسبة والاعتراف بها في مختلف البلدان العربية، وتيسير حركة الطلاب والأكاديميين بين المؤسسات ووضع المعايير لضمان الجودة الأكاديمية مع احترام التنوّع في العالم العربي. وتعدّ نظم ضمان الجودة الصلبة أساسيةً لأي جهود نحو تحقيق المواءمة كما يتضح أدناه، ولذلك فإن تعزيز التعاون ما بين الوكالات المسؤولة عن ضمان الجودة الأكاديمية في العالم العربي يُعتبر ضرورةً ملحّة.

في الجزء الثاني من الورقة هذه، نراجع بعضًا من المبادرات اللافتة لتحقيق انسجام النظم التعليمية في العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية ، فيما نتناول مسار بولونيا و أهميته في الجزء الثالث. في الجزء الرابع، نناقش ضمان الجودة في العالم العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي الذي يهيئ بيئةً مؤاتية لإدخال صيغة من مسار بولونيا تتكيّف وخصوصيات المنطقة، وأخيرًا في الجزء الخامس نستكشف الطريق للتقدم في المستقبل.

ثانياً: تأمين تناسق التعليم العالي في العالم العربي

1. لمحة عامة

أطلقت المبادرات لتناسق النظم التعليمية وتيسير تحويل الشهادات الأكاديمية في العام العربي في منتصف القرن العشرين تقريبًا بناءً على أسباب جيوسياسية وثقافية واقتصادية. ويمكن تصنيف الاتفاقيات والمعاهدات التي أنتجت ضمن فئتين اثنتين وهي الاتفاقيات والمعاهدات التي وقّعت عليها البلدان العربية كافّة والاتفاقيات والمعاهدات الثنائية. ولقد طبعت التاريخ معاهدتان تركتا أثرًا لافتًا على التطوّرات اللاحقة. أولاً، وقعت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية منذ نصف قرن تقريبًا على المعاهدة الثقافية في نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945. ونصّت المعاهدة هذه على تبادل المدرّسين والطلاب على مختلف مستويات الدراسة والتعليم، وشكّلت خطوةً أساسية على طريق تعزيز التنقل في العالم العربي. وفي إطار الجهود الآيلة إلى تطبيقها، أعربت الدول الموقّعة على المعاهدة عن نيّتها بتوحيد معايير مراحلها التعليمية مع المحافظة على معتقداتها الأساسية التي ترعى النظم التعليمية الوطنية. وأنيطت بلجنة المعادلات التي ضمّت الخبراء الأكاديميين مهمّة تطبيق المعاهدة هذه، من خلال تعزيز الاتفاقيات المحلية بين الدول منفردةً كما ورد في المادة 3 (Guiton, 1977; UNESCO, 1974).

وبعد عشرين عامًا في سنة 1964، اتخذت جامعة الدول العربية خطوةً ثانية نحو التناسق فاعتمدت ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي يهدف إلى توسيع رقعة التعاون القائم منذ سنة 1945. واقترح الميثاق تبادل المدرّسين والطلاب، فيما نصّت بعض المواد على غرار المادة 24 على ضرورة إنشاء

نظام معادلة الشهادات من خلال الاتفاقيات الثنائية. ونصّت مواد أخرى من الميثاق على توحيد قواعد القبول وتوحيد السلّم التعليمي و توحيد أسس المناهج ونظم التقييم وغيرها. (Guiton, 1977; UNESCO, 1974).

واصلت الدول العربية جهودها في السنوات التي تلت توقيع هذا الميثاق. ففي العام 1970، على سبيل المثال، أسّس اتحاد الجامعات العربية لجنةً خاصة معنيّة بدراسة بعض المواضيع مثل توحيد شروط القبول ضمن الجامعات العربية. ووضعت اللجنة هذه تقريرها الرسمي الأول سنة 1974 واعتمده مجلس اتحاد الجامعات العربية. وجاء في التوصيات أنه على الدول العربية أن تعترف بشهادات المرحلة الثانوية التي تمنحها وزارة التربية في كلّ من الدول. كما أوصى التقرير بأن يُمنح كلّ طالب جامعي في العالم العربي قد أكمل سنته الأولى الحق بأن ينتقل إلى جامعة عربية أخرى ليكمل دراسته فيها. إلاّ أن التوصيات الأكثر تأثيرًا كانت أن تعترف البلدان العربية كافةً بشهادات المرحلة الجامعية الأولى التي تمنحها أي جامعة معتمدة في أي بلدٍ عربي.

في خلال السنوات الثلاثين الماضية، تواصلت الجهود لتحقيق التناسق بين مختلف النظم التعليمية في العالم العربي وفي مختلف مناطق العالم كأفريقيا، برعاية اليونسكو، ونذكر منها على سبيل المثال الجهود المرتبطة بالاعتراف بشهادات التعليم العالي بناءً على معاهدة أروشا (UNESCO, 2001).

2. مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي ومنها البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تحولاً اقتصاديًا واجتماعيًا واسع النطاق رافقه توسّع سريع في نظم التعليم العالي. تشير الوقائع (www.gcc.org, 2009; UNDP, 2006) إلى أن البلدان هذه في خلال السنوات الماضية استثمرت مبالغ طائلة في البنى التحتية بغية تطوير المؤسسات التعليمية وتشجيع نموّها وتحسين المعايير التعليمية. وأدركت البلدان هذه أنه يجب أن يساهم التعليم العالي بفعاليةٍ أكبر في تطوير المهارات والمعرفة الضرورية في أسواق العمل في المنطقة والاقتصاد بشكلٍ عام.

3. النواتج

إذا ما نظر المرء إلى الجهود هذه سنة 2009 من وجهة نظرنا، لا يسعه سوى أن يبدي إعجابه بالمثالية التي اعتمدها كلّ من انخرط في هذه الجهود ودعمها.

ولا شكّ في أن العالم العربي ومنه بلدان مجلس التعاون الخليجي، أحرز إنجازات أساسية في مجال تحقيق نواتج ملموسة في هذه المعاهدات والاتفاقيات. على سبيل المثال، إنضم جيلٌ جديد من الاختصاصيين العرب الذين تلقّوا تعليمهم في الجامعات الأميركية والبريطانية إلى فريق العمل الأكاديمي في جامعات عدّة في العالم العربي، وتم تحديث المناهج، وازدهرت الأبحاث، ووضعت البرامج للدراسات العليا التي تؤدي إلى درجات دكتوراه. كما أنشأت الحكومات سلطات وطنية للاعتماد والتصديق لتنظيم الجامعات الخاصة. في مسألة تناسق النظم التعليمية، على سبيل المثال، أبلغت سلطنة عمان إلى اليونسكو إلى أنها سوف «تعترف بالشهادات والدرجات كافّة في التعليم العالي والثانوي الممنوحة في أي بلدٍ عربي، شرط أن تحظى بالاعتراف في البلد الذي يمنحها وأن تصدر عن جامعة أو معهد يعمل تحت إشراف السلطات الرسمية» (UNESCO, 1984).

لكن بعض الهيئات النافذة على غرار البنك الدولي أعرب عن ملاحظات مثيرة للاهتمام: «فيما تستثمر الدول في المنطقة نسبةً من إجمالي ناتجها المحلي في التعليم تفوق ما تخصّصه المناطق الأخرى في العالم، ما زالت تواجه التحديات في تطوير نظم التعليم عالية الجودة على المستويات كافة وتعزيز التعلم والتدريب مدى الحياة اللذين يستجيبان لحاجات سوق العمل» (World Bank, 2007; UNESCO, 1998).

في مجال بلوغ الأهداف والتوصّل إلى خلاصات قائمة على الأدلة حول نتائج هذه المبادرات والمعاهدات والمواثيق، برز الافتقار إلى بعض العوامل التي تعرقل الأبحاث في هذا المجال، على سبيل المثال:

أ. توفّر الدراسات الطولية الشاملة التي توفر بيانات التقييم الموثوقة حول تطبيق الاتفاقيات هذه.

ب. توفّر المعلومات الشاملة حول النظم التعليمية، على سبيل المثال المعلومات المفصّلة حول المناهج ونتائج التقييم، وتقييم مقارنة البحث، وعملية صنع القرار وغيرها في ما يخص الاعتراف بالإجازات الأكاديمية، ومختلف مراحل التعليم العالي والثانوي في كل من البلدان، والأدلة الشاملة وغيرها.

ج. المعلومات المفصّلة حول دور سوق العمل وآفاق العمل في المستقبل كعامل حاسم في إدخال مناهج تدريسية جديدة.

د. المعلومات المفصّلة حول برامج التعلم مدى الحياة.

هـ. المعلومات المفصّلة حول التعاون بين الوكالات المسؤولة عن ضمان الجودة الأكاديمية في العالم العربي.

في حال بلدان مجلس التعاون الخليجي، وصف بعضٌ من الأسباب المحتملة لهذه المشاكل بصراحةٍ لافتة: «...غياب الإرادة السياسية المطلوبة لتوفير الدعم المالي الكافي والتغطية المعنوية لتحقيق نجاح الجهود هذه، ووجود ثغرة تنظيمية بين عملية صنع القرار السياسي وتطبيقه، والحاجة إلى ترجمة الإرادة السياسية إلى حقيقة إجرائية ملموسة...» (GCC, 2002)

وفي خلال العقدين الماضيين، أدّت ثورة تكنولوجيا المعلومات وتوفير الدروس من خلال الإنترنت والاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة إلى نشوء التعليم العالي «عابر الحدود» و«المحرَّر من أي حدود» حيث يقدّم مزوّدو التعليم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا التعليم الجامعي في البلدان العربية كافة تقريبًا بواسطة النظم التقليدية ونظم التعليم المفتوحة عن بعد. ولقد تعزّزت بالتالي إمكانية الوصول إلى التعليم العالي وتسارعت عملية إدخال الأفكار الليبرالية الغربية ومفهوم تعليم الفنون الليبرالية. في الوقت نفسه، لقد باتت عملية اعتماد الإجازات الأكاديمية ومقارنتها والاعتراف بها عمليّة معقدّة. وتشمل الأمثلة العلاقة مع المؤسسة الأم (إذا ما كانت مجرّد مشروع تجاري)، وطبيعة المناهج المقدّمة، وجودة التدريس والتقييم وغيرها. وبشكل خاص، من الصعب جدًا على أرباب العمل في الوقت الحالي المقارنة ما بين مقدّمي الطلبات حاملي شهادات مشابهة، إذا عجزوا عن استخدام منهجيات المقارنة المستقلة والموثوقة والمتوفرة للجمهور. ويتطلب تنظيم «السوق» هذا توثيق التعاون بين البلدان العربية لتقديم المعلومات الموضوعية إلى الطلاب العرب الشبّان الذين ينوون تلقّي التعليم الجامعي في مؤسسة مصدّقة ومعتمدة وخاضعة للتقييم الملائم.

ولا بدّ من التأكيد بأن المشاكل من هذا النوع لا تقتصر على العالم العربي، بل إن الغرب قد تعامل مع مشاكل مشابهة لوقتٍ طويل. تخضع النظم التعليمية الأميركية والبريطانية والفرنسية والألمانية

لتنظيم وفق مختلف الفلسفات التعليمية والهيكليات المؤسسية، على غرار نظم الأرصدة المختلفة، ومتطلبات تقييم الدروس والمناهج، ومجموعة من شهادات الدكتوراه مع معايير متغيرة.
ولقد اعترف الاتحاد الأوروبي منذ إنشائه في الخمسينيات من القرن الماضي عقب حربين عالميتين في غضون 20 سنة تقريبًا بأن النمو الاقتصادي الحديث يتطلب موارد بشرية حاصلة على التعليم العالي وبأنه من الضروري أن تصبح الموارد هذه متنقلةً وقابلةً للاستخدام في كل أنحاء الاتحاد الأوروبي. ولقد اتّخذت خطوة في هذا المجال لإطلاق مسار بولونيا (الذي أطلق سنة 1999) لتيسير عملية مقارنة الشهادات والاعتراف بالإجازات الجامعية. وتهدف هذه العملية إلى تعزيز التعاون الوثيق بين الوكالات المسؤولة عن ضمان الجودة في الدول الأعضاء بغية تطوير المعايير والمنهجيات القابلة للمقارنة. صحيح أنّه ما من صيغة عربيّة للاتحاد الأوروبي، إلا أن الدول العربية استكشفت عمليةً مشابهة كما حدّدنا أعلاه سنة 1945 قبل أوروبا. لكن مسار بولونيا الذي نتناوله أدناه قد يُستخدم كنموذج للتحفيز على المزيد من التعاون وليؤدي في نهاية المطاف إلى تطوّر اقتصادي أكثر توسعًا في العالم العربي.

ثالثاً: إعلان بولونيا

1. يشكّل هذا الإعلان (الذي وقع عليه 29 بلدًا في الاتحاد الأوروبي في 19 حزيران/يونيو 1999)[3] خطوةً إضافية نحو التكامل الأوروبي. كما ويجسّد إعلان السوربون السابق (في 25 أيار/مايو 1998) الذي شدّد على إنشاء المنطقة الأوروبية للتعليم العالي طريقةً أساسية لتعزيز تنقل المواطنين واستخداميتهم ونمو القارة بشكل عام. ويشير مصطلح «الاستخدامية» في هذا السياق إلى «القدرة على اكتساب الوظيفة، والحفاظ عليها، والتمكّن من التنقل ضمن سوق العمل» (مجموعة بولونيا للمتابعة، لندن، أيار/مايو 2007). ويقترح إعلان بولونيا أن يتمكّن الخريجون الجامعيون في هذا المجال من التنقّل بحرية بين البلدان الأوروبية مستخدمين المؤهلات المكتسبة في أحد البلدان لتكون متطلبات قبول ملائمة لمتابعة الدراسة في بلدٍ آخر. نذكر أدناه المزيد من الأهداف الأساسية المفصّلة التي يهدف إعلان بولونيا إلى تحقيقها:

- تبنّي نظام للشهادات التي تسهل قراءتها ومقارنتها، من خلال اعتماد «ملحق الشهادة» بهدف تعزيز استخدامية المواطنين الأوروبيين وتنافسية نظام التعليم العالي الأوروبي في العالم.
- تبنّي نظام يعتمد بشكلٍ أساسي على دورتين أساسيتين، وهما المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا. يشترط الوصول إلى المرحلة الثانية إنجاز دراسات المرحلة الأولى، التي تتطلب دراسة لمدّة أقلها 3 سنوات. تقدّم الشهادة الممنوحة بعد إنجاز المرحلة الأولى في سوق العمل الأوروبي مستوى ملائما من المؤهلات لسوق العمل في الاتحاد الاوروبي. أما المرحلة الثانية، فتؤدي إلى شهادات الماجستير والدكتوراه كما في عدد من البلدان الأوروبية.
- إنشاء نظام الأرصدة – كما في نظام ECTS – ليكون وسيلةً ملائمة لتعزيز تنقّل الطلاب على النطاق الأشمل.

[3] www. Bologna–berlin2003. de;www. aic. Iv/bologna/Bologna/maindoc/bologna__ declaration. pdf Bolognadec/process. 2009

- يمكن اكتساب الأرصدة أيضًا في سياق غير سياق التعليم العالي، ومنها في التعلّم مدى الحياة، شرط أن تعترف بها الجامعات المستقبلة المعنية.
- تعزيز التنقل من خلال تخطي العقبات التي تعرقل حرية تنقل الطلاب والمدرّسين:
  - للطلاب، تعزيز إمكانية الوصول إلى فرص الدراسة والتدريب والخدمات ذات الصلة،
  - للمدرّسين، والباحثين والعاملين الإداريين، منحهم الاعتراف والتثمين للفترات التي يمضونها في إطارٍ أوروبي وهم يقومون بالأبحاث ويدرسون ويدرّبون بدون المساس بحقوقهم القانونية.
- تعزيز التعاون الأوروبي في ضمان الجودة بغية تطوير المعايير (أي المحكّات) والمنهجيات القابلة للمقارنة.
- تعزيز الأبعاد الأوروبية الضرورية في التعليم العالي، بخاصة في ما يتعلق بتطوير المناهج، والتعاون ما بين المؤسسات، ونظام التنقل وبرامج الدراسة والتدريب والبحث المتكاملة.

وافق وزراء التربية الأوروبيون في بيان مشترك على تحدي المساهمة بشكلٍ أساسي في إنشاء منطقة أوروبية للتعليم العالي، مكررين التزامهم بالمبادئ الأساسية الواردة في وثيقة التعاون بين الجامعات الأوروبية (Bologna Magna Charta Universitatum) الصادرة سنة 1988. وتعهدوا بالتحديد بأن «... يشاركوا في تنسيق السياسات لنتمكن على المدى القصير، وفي أي حال ضمن العقد الأول من الألفية الثالثة، من بلوغ الأهداف التي نعتبرها أوّلية بهدف إنشاء المنطقة الأوروبية للتعليم العالي، (/www.bologna-berlin 2003.de)». ومن المتوقع تحقيق هذه الأهداف بحلول سنة 2010 [4].

2. ضمان الجودة في المنطقة الأوروبية للتعليم العالي

كما ذكرنا آنفًا، تشكل قابلية مقارنة نظم ضمان الجودة في الاتحاد الأوروبي عاملاً أساسيًا في تحقيق أهداف إعلان بولونيا. لهذا الهدف، أنشئت سنة 2000 الشبكة الأوروبية لضمان الجودة (ENQA) في التعليم العالي لنشر المعلومات والتجارب والممارسات الفضلى في ضمان الجودة في التعليم العالي بين وكالات ضمان الجودة الأوروبية والسلطات الرسمية ومؤسسات التعليم العالي. يعتمد عمل الشبكة على 3 مبادئ ألا وهي (1) احترام تنوّع نظم التعليم العالي في أوروبا عوضًا عن محاولة وضع نظام أوروبي موحّد لضمان الجودة و(2) القبول بأن مسؤولية ضمان الجودة الأساسية تقع على عاتق المؤسسات الأكاديمية، و(3) تعزيز التعاون ما بين وكالات ضمان الجودة على المستويين الأوروبي والدولي، من خلال دعم المشاريع الدولية المشتركة في مجال ضمان الجودة على سبيل المثال (http://www.enqa.eu/pubs.lasso).

من المتوقع أن تحدد المؤسسات ضمن أوروبا معايير ضمان الجودة في مجال (1) الموافقة على برامجها وإجازاتها ومراجعتها الدورية ومراقبتها، (2) تقييم الطلاب بناءً على معايير وقواعد وإجراءات منشورة تطبّق بشكل منتظم، (3) جودة التدريس التي تحرص على التحقق من مؤهلات المدرّسين وكفاءاتهم، (4) موارد التعليم ودعم الطلاب، و(5) نظم المعلومات لجمع البيانات الملائمة وتحليلها

[4] www.aic.Iv/bologna/Bologna/maindoc/bologna__declaration.pdf Bolognadec/process.2009

واستخدامها لإدارة مناهجها التعليمية والأنشطة الأخرى بشكل فعال، و(6) الإعلام المحدّث والمحايد والموضوعي حول المناهج والإجازات التي تقدمها[5].
وتمنح الشبكة الأوروبية لضمان الجودة الأولوية لتيسير تنقّل الطلاب والأكاديميين ضمن أوروبا. وتهدف إلى توفير المعلومات المفصّلة والموثوقة حول جودة كلّ من برامج الدراسة والكليات ومؤسسات التعليم العالي.

رابعاً: ضمان الجودة في البلدان العربية

في هذا القسم، نستعرض باقتضاب بعضًا من المبادرات لوضع نظم ضمان الجودة وطنيًا وعربيًا. وتنبع الجهود هذه من رغبة بتعزيز التنسيق والتعاون في مجال ضمان الجودة في البلدان العربية، وهي كما ذكرنا آنفًا منطقة شهدت نموًّا في عدد مؤسسات التعليم العالي الجديدة استجابةً لتزايد الطلب المبني على تزايد عدد الطلاب. في خلال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (اليونسكو) في بيروت 1998، توصّل الوزراء العرب إلى «قرار يدعو إلى وضع آلية إقليمية لضمان الجودة والاعتماد برعاية اتحاد الجامعات العربية...» (UNESCO, 2003). وبُذلت جهود مشابهة في خلال مؤتمرات القمة العربية (المؤتمر الثامن لوزراء التعليم العالي في مصر 2001، والمؤتمر التاسع في سوريا 2003، والمؤتمر العاشر في اليمن 2005). ونتيجةً لذلك، أنشأ بعض البلدان العربية مجالس لضمان الجودة والاعتماد.
على المستوى الإقليمي، أطلقت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي (ANQAHE) سنة 2007 كمنظمة غير حكومية مستقلة لا تبغي الربح بالتعاون مع الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE). تعمل الشبكة العربية بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية لتكون «منصةً لتبادل المعلومات ونشر المعرفة وتحسين الخبرة التمهنّية لوكالات ضمان الجودة الوطنية، بهدف تعزيز التعاون ما بين منظمات ضمان الجودة المشابهة في البلدان العربية إضافةً إلى تطوير التعاون مع شبكات ضمان الجودة الأخرى في المنطقة وفي العالم.» (www.anqahe.org) كما أنشئت في تموز/يوليو 2007 الشبكة العربية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم (ARQAANE) في بلجيكا كمنظمة مستقلة غير ربحية تهدف إلى تحسين جودة التعليم العالي في العالم العربي والتعاون ما بين الشبكات العربية لضمان الجودة والاعتماد. وتسعى الشبكات هذه إلى إكمال أطر ضمان الجودة الوطنية للاعتراف بالمؤهلات (وطنيًا ودوليًا) والمؤسسات والمقررات والمناهج والمساعدة على إنشاء سجلات وطنية للمؤسسات والمقررات ووكالات ضمان الجودة (www.arqaane.org).
على الرغم من هذه الجهود، أشار الأمين (2009) إلى ما يلي: «يشير واقع ضمان الجودة في التعليم العالي في الدول العربية وممارسات ضمان الجودة السائدة إلى أن نظم ضمان الجودة ما زالت لا تحقق الهدف المرجو وحُدّدت بعض التحديات الأساسية والمحدوديات أمام ضمان الجودة، على سبيل المثال:

- شح الأموال والموارد.
- الافتقار إلى نظام وطني لضمان الجودة وإرساء ثقافة لضمان الجودة في بلدان عدّة في المنطقة.

[5] http://www.enqa.eu/pubs.lasso

• الافتقار إلى خبرات ضمان الجودة التمهنّية.»

بالعودة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي: إضطلع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي بدورٍ لا يمكن وصفه سوى بالبنّاء في تحديث نظم التعليم في المنطقة وتعزيز ضمان الجودة، ويمكن مراجعة الموجز عن جهودهم في «أخبار التعاون في مجال التعليم» (http://www.gccsg.org). لقد أنشأت الدول هذه مختلف أشكال مجالس ضمان الجودة والاعتماد، وترتبط بعضها بمجالس الاعتماد الدولية. وترتبط معظم الجامعات الخاصة فيها بجامعات أجنبية أو أقامت شراكات معها. تناول الاجتماع الرابع عشر لوزراء التعليم في مجلس التعاون الخليجي في الإمارات العربية المتحدة في 30 آذار/مارس 2009 المواضيع هذه على غرار تعزيز التعاون في مجال التعليم في منطقة الخليج. كما ركّز الاجتماع على تعزيز التعاون في مجال التطوير التعليمي في الخليج وإنشاء برامج للتبادل الأكاديمي وتعزيز التعلّم مدى الحياة في المنطقة بهدف تعزيز اقتصاداتها في المنطقة واستحداث فرص عمل جديدة. (www.gcc.org/edu)

وفي الاجتماع السابع عشر لرؤساء ونواب رؤساء ومدراء مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي، شدّد الحاضرون على تعزيز التعاون والتنسيق بين دول الخليج العربية في مجال التعليم العالي.

ويتم التداول حاليًا بإمكانية إنشاء شبكة لضمان الجودة في التعليم العالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي (www.gcc.org)، ما يعكس القناعة الراسخة بأن اعتماد مقاربة إقليمية لضمان الجودة في التعليم العالي تمكّن من الحد من التكاليف الوطنية وتحسين التنافسية المحلية والإقليمية على حدٍ سواء في السوق الدولية. في البداية، سوف تركّز الجهود في الشبكة الخليجية هذه على بناء النظم الوطنية للقيام بمهام الاعتماد. ومن الممكن أن يسهّل إدخال هذه الشبكة في المستقبل عملية إنشاء وكالة اعتماد إقليمية، إلا أن هدف الشبكة الرئيس يتمحور حول تبادل الخبرات كما هي الحال مع الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE).

ويقترح أيضًا أن يضع وزراء مجلس التعاون الخليجي عمليةً لتحديد المعايير للبرامج التمهنيّة للأطباء والمهندسين والمحاسبين والمدرّسين، لتكون مجموعةً مشتركة من المعايير الإقليمية المحددة للبرامج التمهّنية كافّة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

لكن لا بدّ من بذل الجهود الحثيثة لتحويل المشهد وبناء ثقافة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في المنطقة.

خامساً: إنشاء مسار في منطقة مجلس التعاون الخليجي على طراز بولونيا

توفّر بلدان مجلس التعاون الخليجي البيئة الأكثر ملاءمةً من بين الدول العربية لإنشاء منطقةٍ عربية للتعليم العالي تتخذ مسار بولونيا نموذجًا لها وذلك إذ:

- تتشارك بلدان مجلس التعاون الخليجي إرثًا لغويًا وثقافيًا ودينيًا موحّدًا واقتصادات مزدهرة ومخاوف جيوسياسية وأمنية مشابهة.
- يوفّر مجلس التعاون الخليجي إطارًا راسخًا للتعاون.
- تُعتبر دول مجلس التعاون الخليجي كتلةً استراتيجية طبيعية تسير على درب اعتماد

عملة موحّدة في المستقبل القريب (/www.gcc.org/economic).

- تكثر النقاط المشتركة بين النظم التعليمية في بلدان المجلس وتدعمها الحكومات ومكتب التربية العربي لدول الخليج (ABEGS).
- تضم بلدان مجلس التعاون الخليجي آلاف الخبراء الأجانب المؤهلين الذي ساهموا مساهمةً أساسية في تقدّمها الاقتصادي في الأعوام الماضية.

يمكن اتخاذ تجربة بلدان مجلس التعاون الخليجي في إنشاء منطقة كهذه نموذجًا للبلدان العربية الأخرى لإنشاء مناطقها الخاصة للتعليم العالي أو إنشاء منطقة أشمل تضم العالم العربي بأسره.

لا يهدف كاتبا هذه الورقة إلى اقتراح هيكلية إدراية محددة أو طبقة جديدة من البيرقراطية لإطلاق مسار بولونيا في بلدان مجلس التعاون الخليجي. تتمتع المؤسسات الحكومية القائمة والمؤسسات الخاصة على الأرجح بالقدرة على تكييف مسار بولونيا ليتلاءم والمنطقة العربية وتطوير الإطار والآليات الملائمة لتطبيق الصيغة المنقّحة. بالفعل تضم الحكومات في بلدان مجلس التعاون الخليجي هيكليات عدّة تشمل مسؤولياتها تعزيز المواءمة ضمن نظمها التعليمية. وتقع المسؤولية هذه على عاتق وزراء التعليم العالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وجهات صنع السياسات وكبار مدراء الجامعات للعمل معًا يدًا بيد مع الجهات المعنية كافّة ومنها المنظمات الدولية والإقليمية. في هذه الحالة، لا تحتاج سوى لبعض التصحيحات في السياسات والممارسات للتغلّب على تحديات المواءمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

نقترح أدناه بعض الأهداف الاستراتيجية التي يمكن أن تستخدم كدليل للخطوات والتكييفات الأساسية:

1. إعادة استكشاف المعاهدات والمواثيق والبيانات الرسمية القائمة وغيرها، وانتقاء المواد التي يقبلها الجميع وتكون قابلةً للتطبيق في القرن الحادي والعشرين، مع احترام اختلافات الرأي بين دول مجلس التعاون الخليجي لوضع خطة عمل واقعية ومتواضعة مبنية على مشورة الخبراء الأكاديميين في كلّ من البلدان.
2. تفويض هيئة ملائمة ضمن بلدان مجلس التعاون الخليجي لوضع نظيرٍ لمسار بولونيا في بلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال اقتراح خطة عمل لمواءمة النظم التعليمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولكي تصادق السلطات القانونية في كل من بلدان مجلس التعاون الخليجي كالبرلمانات على الاقتراح النهائي ومنه تخصيص الموارد الضرورية.
3. توسيع نطاق التعاون بين الوكالات المسؤولة عن ضمان الجودة الأكاديمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لتكون الركيزة الأساسية للمواءمة موضوع الورقة هذه. وقد تتطلب هذه الخطوة تغييرات منهجية لتحديث الممارسات القائمة وتوحيد مختلف نظم ضمان الجودة تحت لواء وكالات ضمان الجودة والاعتماد الوطنية القائمة. وبشكل خاص، من شأن مجموعة أساسية من مؤشرات الأداء المشتركة بين كافة الممارسين في مجال ضمان الجودة تيسير إمكانية المقارنة بين المؤسسات التعليمية.
4. تفويض مجموعة من الأكاديميين المتخصصين في كل من بلدان مجلس التعاون الخليجي لتقييم نتائج تطبيق الاقتراح وخطة العمل من وجهة نظر طولانية.
5. وضع المعلومات الشاملة حول النظام التعليمي في كلّ من البلدان، ومنها المعلومات حول المناهج ونتائج التقييم وتقييم مقارنة التدريس والأبحاث وغيرها واستخدام الإنترنت لنشر

المعلومات هذه.

6. تيسير تبادل الطلاب والأكاديميين بين الجامعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال تقديم المنح وزمالات الأبحاث.

بما أن اليونسكو منظمة دولية محايدة تضم خبراء عالميين من الجنسيات كافة، بإمكانها أن تستمرّ في مساهمتها الأساسية نحو مواءمة التعليم في العالم العربي، كما يتّضح في سجلها عبر التاريخ. لذلك على الدول العربية أن تقدم دعمها الكامل لجهود اليونسكو لتخدم مصالحها الأساسية.

سادساً: الخلاصة

في الورقة الاستعراضية هذه، نظرنا في المبادرات الرئيسة لتناسق التعليم العالي في العالم العربي. عرّفنا بشكلٍ مقتضب بمسار بولونيا وأهميته في التنمية الاقتصادية في العالم العربي. أخيرًا، أشرنا إلى أن بلدانً مجلس التعاون الخليجي توفّر البيئة المثلى لإطلاق مسار يتّخذ مسار بولونيا نموذجًا له واقترحنا بعض الخطوات لتطبيقه. قد تُستخدم تجربة بلدان مجلس التعاون الخليجي كنموذج للعالم العربي بأسره في المستقبل. تهدف كل المقترحات هذه إلى أن تكون أهدافًا عامّة مرنة، لتبقىً التفاصيل رهن المفاوضات بين البلدان العربية. وترتبط هذه المقترحات بعضها ببعض بناءً على إيماننا الراسخ بأنه يستحيل تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم المُعولم في غياب التعاون.

المراجع

الأمين، عدنان (2009). **دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية**. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

GCC (2002). *A study of the directives stated in the Supreme Council Resolution on Education*. The 23rd session. Doha.

Guiton, J. (1977). *From equivalence of degrees to evaluation of competence, present procedures and practices, new avenues*. Paris: UNESCO.

Steger, M. B. (2009). *Globalization*. Oxford: Oxford University Press.

UNDP (2006) .*Quality Assessment of Education Programmes in Arab Universities*, Regional Overview Report Based on detailed internal and external reviews of Education programmes in a group 23 of Arab universities. United Nations Development Programme. Regional Bureau for Arab countries UNDP / RBAS Higher Education Project.

UNESCO (1974). *Committee of Experts on the Recognition of Studies, Diplomas and Degrees in Higher Education in the Arab countries*. ED-74/CONF.648/COL/1. Paris.

UNESCO (1984). *OMAN: Periodic Report on the Convention on the Recognition of Studies, Diplomas and Degrees in Higher Education in the Arab countries*. ED-84/ CONF.003/COL.4.Paris.

UNESCO (1998). Higher Education in the twenty-first century Vision and Action. *World Conference on Higher Education*, volume 1, Final Report, Paris.

UNESCO (2001). *World Conference on Higher Education Follow–up*, Activities Report, Based on reports filed by June 2000.

UNESCO (2003). *Higher education in the Arab Region1998-2003, Meeting of higher education partners*. A document prepared by UNESCO regional bureau for education in the Arab countries, 23-25 June 2003. Paris.

www.aic.Iv/bologna/Bologna/maindoc/bologna_declaration.pdfBolognadec/ process.2009, accessed January 2009.

www.anqahe.org./education/ The national Oman quality conference on "Quality management and enhancement in higher education, 2008, accessed March 2009.

www.arqaane.org/ education/ Accreditation Commission: A future look at quality assurance seminar- Aman 2009, accessed March 2009.

www.enqa.org/eu/pubs.lasso, accessed March 2009.

www.bologna-berlin 2003.de/pdf/bologna_declaration Bologna dec/process.2009, accessed January 2009.

www.enqa.eu/pubs.lasso, accessed January 2009.

www.gccsg.org/eng/index.php, accessed March 2009.

www.gcc.org/.education/ Reports of the higher Council for GCC on Education & Scientific Research, accessed March, 2009.

www.gcc.org/ economic/. GCC Monetary and Economic Union-Monetary Union and single currency report, accessed April, 2009.

www.worldbank.org/ education/ MENA education Regional Report: Education Sector Brief, 2007.